

في زيارة تاريخية للمجموعة الاقتصادية للجمعية الاقتصادية

تعديلات وثيقة الإصلاح تحت مجهر الحكومة

تحديد فترة زمنية لتنفيذ بنود وثيقة الإصلاح

التنسيق والتشاور والربط بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة في التنفيذ



عقد ورش عمل مشتركة بين الجانب الحكومي والمؤسسات المدنية



الوزراء هذ الصبيح وخالد الروضان وأنس الصالح وعصام المزروق ويسر ابل خلال الاجتماع في الجمعية الاقتصادية

محمود فاروق

في زيارة تاريخية للمجموعة الوزارية الاقتصادية للجمعية الاقتصادية الكويتية ناقش خمسة وزراء مكونات وثيقة الإصلاح الحكومية وكيفية مواقتها مع الأوضاع الاقتصادية الحالية التي طالما تشهد تغييرات مستمرة متأثرة بطبيعة الحال بالوضع الاقتصادي العالمي. وحضر الزيارة نائب رئيس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح ووزير النفط والكهرباء والماء عصام المزروق ووزيرة الشؤون الاجتماعية الاقتصادية هند الصبيح، ووزير الإسكان ياسر ابل ووزير التجارة خالد الروضان. وفي هذا السياق، يقول مصدر وزاري لـ «الأنباء» إن ملف وثيقة الإصلاح تحت مجهر الحكومة حالياً، ومن الممكن إجراء تغييرات أو

الاتحادات والجمعيات:

التوقيت مناسب

إجراء تعديلات

على الوثيقة



تعديلات المصدر ان عليها. ويضيف المصدر ان الحكومة حالياً تقوم بأخذ آراء مؤسسات المجتمع المدني للاطلاع على رؤيتهم تجاه وثيقة الإصلاح الإقتصادية الاقتصادية والتي شملت 6 محاور أساسية يتفرع منها خطوات تشمل فرض ضريبة على الشركات حتى تتضح الرؤية للبنود التي

في حاجة إلى تعديل أو تغيير. وأطلق وزير المالية أنس الصالح في منتصف مارس الماضي ما سمي بوثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح الاقتصادي والتي شملت 6 محاور أساسية يتفرع منها خطوات تشمل فرض ضريبة على الشركات بواقع 10٪ وضريبة للقيمة

المضافة بنحو 5٪ وخفض للدعم بالإضافة إلى مجموعة من الخطوات التي ترمي إلى زيادة وتنويع الإيرادات العامة وتقليص المصروفات. وبحسب خبراء اقتصاديين فإن وثيقة الإصلاح الحكومية تعتبر بمنزلة التحدي الأكبر للمجموعة الوزارية الاقتصادية خلال الفترة

الحالية، نظراً لما تحمله من ملفات تمس المواطنين على رأسها تخفيض الدعم وخطط لفرض ضرائب على الشركات، وهي ما ستعكس على المستوى المعيشي للمواطن بسبب الضغوط التضخمية التي سيجونها جراء تلك التدابير. وأحدثت قرارات التقشف

التي تم اتخاذها خلال العام الماضي صداماً برلمانياً حكومياً فيما يخص زيادة أسعار البنزين، وأفضت إلى حل البرلمان السابق.

ملفات شائكة

ومن أهم الملفات الشائكة التي طرحتها وثيقة الإصلاح وكانت محل نقاش الاجتماعات مع الاتحادات والجمعيات الاقتصادية تحرير أسعار البنزين وزيادته بنحو يتخطى 60٪، ما أدى إلى قفزة في مستويات التضخم وصل إلى 3,8٪ في سبتمبر الماضي بحسب بيانات الإدارة العامة للإحصاء.

وبجانب البنزين تمت مناقشة الخطط الحكومية التي ترمي إلى فرض ضريبة محدود 10٪ على أرباح الشركات بحلول العام 2018، إضافة إلى ضريبة القيمة المضافة التي ستكون بحدود 5٪، ومدى انعكاس تطبيقها على المواطن

والسوق المحلي. هيكل الأجور

كما تم التطرق إلى ملف توحيد مقياس هيكل الأجور في القطاع العام وتوفير إطار للحد من نمو فاتورة الأجور، حيث تشمل كل هذه التدابير بحسب وزير المالية في ضبط أوضاع المالية العامة من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية واحتواء الإنفاق العام والمزيد من الإصلاحات في الدعوات والأجور. واستعرض أهداف البرنامج الحكومي لخفض فاتورة الدعم من 2,9 مليار دينار في العام المالي الحالي 2016/2017 إلى 2,1 مليار دينار للعام 2018/2019 وينسب مبلغ نحو 28٪، وإلى جانب ترشيد الدعم والضرائب، ملف خصخصة المشروعات التي سبقت طرحها حتى عام 2019 بقيمة 5,4 مليارات دينار على أن يكون للمواطنين حصة 50٪ من أسهمها.

بورصة دبي تعزز السماح بالبيع على المكشوف

رويترز: قالت سوق دبي المالي أمس إنها تعزز تطبيق البيع على المكشوف المغطى بأسهم مقترضة في خطوة من شأنها تعزيز سيولة التداول. وقالت الشركة في بيان «سوق دبي المالي يعزز تطبيق البيع على المكشوف المنظم على قائمة مختارة من الأوراق المالية المؤهلة بما يتوافق مع التوصيات العالمية وفي إطار أوضاع السوق المحلية في الأشهر المقبلة بعد الحصول على موافقة الجهات التنظيمية على قواعده». وأضافت الشركة أنها أكملت مشاورات

بشأن نموذج التشغيل وأنها تجري حالياً تحسينات تقنية على نظام البيع على المكشوف المزمع. ويضمن نظام البيع على المكشوف المغطى بأسهم مقترضة قيام مستثمرين باقتراض أسهم وبيعها على أمل إعادة شرائها لاحقاً بسعر أقل. وأجمت الجهات التنظيمية في منطقة الخليج حتى الآن عن تطبيق تلك الممارسة بسبب مخاوف بأنها قد تؤدي لاضطراب الأسواق لكن بعض الدول بما في ذلك السعودية وقطر تقول إنها تعزز تطبيقها.

جمعية حطين التعاونية



الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمعيات التعاونية رقم الموافقة (38016) سنة 2016

بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بكتابها المؤرخ 2017/1/2 على طرح الأنشطة التالية بالاستثمار من قبل الغير وهي كالتالي:

النشاط	الموقع	المساحة	القيمة الاستثمارية	الرقم الاتي
مطعم	قطعة (4) محل (7) مركز الضاحية	47 م ²	470 د.ك	2016/736
حلويات ومعجنات	قطعة (2) محل (2) مركز الضاحية	22.5 م ²	225 د.ك	2016/3943
مأكولات خفيفة	مركز الضاحية قطعة (4) المول التجاري الميزانين محل (1)	30 م ²	300 د.ك	2016/3944
الهدايا والكماليات	مركز الضاحية قطعة (4) المول التجاري - محل (19)	23.79 م ²	230 د.ك	2016/563
حلويات ومعجنات	مركز الضاحية قطعة (4) المول التجاري محل (15,16)	50 م ²	500 د.ك	2016/737
صالون حلاقة رجال	قطعة (2 ب) محل (1)	18 م ²	180 د.ك	2016/3804
مرطبات	قطعة (4) محل (20,14) المول التجاري	46.36 م ²	460 د.ك	2016/4401
صالون حلاقة أطفال	قطعة (4) محل (17,18) أرضي	45.71 م ²	450 د.ك	2016/830
مأكولات خفيفة	قطعة (2) محل (3) محل أرضي	22.5 م ²	225 د.ك	2016/4744
مستلزمات رياضية	قطعة (4) محل (10) المول التجاري - الميزانين	105.7 م ²	1050 د.ك	2016/102

وذلك وفقاً للشروط التالية:

- 1- يطبق القرار الوزاري رقم (66/ت) لسنة 2016 بشأن ضوابط استغلال أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمات الحركة التعاونية.
- 2- توضع العطاءات بالصدوق مباشرة وبالطرف المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى بناء على القرار الوزاري رقم (16/ت لسنة 2016) الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
- 3- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم قدره (50) ديناراً كويتياً لا غير، غير قابل للرد اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 2017/1/4 وحتى نهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق 2017/1/17م من الساعة (8:30) صباحاً حتى الساعة (3:30) مساءً.
- 4- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بحولي - الدائري الرابع من الأحد إلى الخميس خلال فترة الدوام الرسمي للاتحاد من الساعة (9:00) صباحاً حتى الساعة (5:30) مساءً.
- 5- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد والاعتبار لآغياً.
- 6- تطبيق أحكام القانون رقم 24 لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم 118 لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية بهذا الشأن.
- 7- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لاسم النشاط المطروح أعلاه حسب المصريح به بقرار المجلس البلدي لسنة 2011 ولن يعتمد بأي رخصة أخرى.

المستندات المطلوبة:

1	صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص.
2	صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
3	أن يقدم طالب الاستثمار إقراراً وتعهداً بعدم وجود أي فرع مستمر لنفس النشاط المطروح لدى الجمعية مستمراً من قبله حالياً وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه.
4	شهادة من الجمعية إذا كان مقدم الطلب مساهماً بالجمعية المذكورة أعلاه.
5	شهادة من الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
6	شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد بأنه مسجل على الباب الخامس.
7	وصل شراء كراسة الشروط.
8	كراسة الشروط معبأة ومعمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.

«الوطني»: 3,4% معدل التضخم في نوفمبر الماضي تراجع ملحوظ في أسعار خدمات المسكن وسط ركود عقاري

الدينار في فرض الضغوطات على معدل تسارع التضخم في مؤشر أسعار التجزئة لاسيما في مكون المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة ومكون الملابس والأحذية ومكون السلع والخدمات الأخرى. إذ لم يتغير التضخم في مكون المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة عند 2,1٪ على أساس سنوي في نوفمبر بينما تراجع التضخم في مكون الملابس والأحذية بوتيرة أسرع وبنسبة 1,1٪ على أساس سنوي في حين بلغ معدل التضخم في مكون السلع والخدمات الأخرى الذي يشمل السلع المستوردة مثل مستحضرات التجميل والملبوغات والمجوهرات إلى 0,9٪ على أساس سنوي في نوفمبر.

وأشار التقرير إلى ارتفاع التضخم قليلاً في كل من مكون الخدمات ومكون الخدمات باستثناء خدمات المسكن خلال شهر نوفمبر وذلك إثر ارتفاع طفيف في معدل التضخم في أسعار المطاعم والفنادق. إذ بلغ التضخم في مكون الخدمات 4,9٪ على أساس سنوي. وارتفع التضخم في مكون الخدمات باستثناء خدمات المسكن من 0,9٪ على أساس سنوي في أكتوبر ليصل إلى 1,1٪ على أساس سنوي في نوفمبر وذلك بعد أن شهد تراجعاً ملحوظاً في العامين 2016 و 2015.

وبصفة عامة فقد ظل التضخم باستثناء أسعار البنزين مستقراً عند ما يقارب 3,7٪ كما تراجعت أسعار السيارات خلال الشهر حيث سجلت انخفاضاً قدره 1,8٪ على أساس سنوي. وقال التقرير إن التضخم في أسعار المواد الغذائية المحلية بقي متديناً خلال شهر نوفمبر عند 0,2٪ على أساس سنوي وذلك إثر استمرار أسعار المواد الغذائية العالمية بالتراجع. إذ تشير وكالة البحوث السلعية إلى تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية بواقع 9,7٪ على أساس سنوي خلال الفترة ذاتها. وتراجع التضخم في أسعار خدمات المسكن بصورة ملحوظة وسط ركود النشاط في سوق العقار. إذ استقر التضخم في هذا المكون خلال شهر سبتمبر، والتي تشكل الإيجارات السكنية معظمه والذي يتم تحديده على أساس ربع سنوي عند نسبة لا تزال مرتفعة تبلغ 7,4٪ على أساس سنوي وذلك بعد أن واصل ارتفاعه ما يقارب العام. ولكن بلغت الزيادة في الربع الثالث من العام 2016 في هذا المكون 0,1٪ فقط مسجلة أقل مستوياتها منذ ما يفوق الثلاث سنوات. وتوقع أن تستمر قوة التضخم في أسعار المسكن بالتراجع على المدى القريب إلى المتوسط.

ووفقاً للتقرير فقد استمر كل من ضعف طلب المستهلك وقوة الطلب وقوة الدينار فرضاً ضغوطاً على أسعار التجزئة

القطعة	سنة التقرير السنوي		متوسط التغير السنوي
	نوفمبر 2016	نوفمبر 2015	
الأغذية	0.2	2.9	3.4
المفروشات والملابس والأحذية	0.5	7.8	6.0
خدمات المسكن	-0.9	2.2	-0.9
العروضات والخدمات السياحية	7.4	4.4	6.0
الخدمات الصحية	2.1	4.8	3.4
الخدمات المالية	2.1	-0.6	1.7
الخدمات التعليمية والثقافية	10.4	1.5	0.5
التعليم	0.4	0.2	0.4
الخدمات والترفيهية	0.2	0.9	-0.2
الخدمات الترفيهية والثقافية	2.7	4.7	4.4
الخدمات الصحية	2.8	3.1	5.7
الخدمات المالية	1.5	0.7	1.9
الخدمات التعليمية والثقافية	4.4	2.9	3.2
الخدمات الصحية	1.4	0.3	1.1
الخدمات المالية	-0.1	2.7	0.2
الخدمات الترفيهية والثقافية	3.6	2.2	2.6
الخدمات الصحية	4.8	4.0	4.9
الخدمات المالية	0.9	3.4	3.3
الخدمات التعليمية والثقافية	3.6	2.9	3.3

مصدر: وزارة التجارة والصناعة وترويجات التجارة الخارجية

ونوفمبر. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار البنزين بواقع 50٪ إلى 60٪ خلال ذلك الشهر والذي أدى إلى ارتفاع تكاليف خدمات النقل (لاسيما أجرة التاكسي). ومن المحتمل أن يواجه هذا المكون ارتفاعاً في الضغوطات التضخمية على المدى القريب إلى المدى المتوسط وذلك تماشياً مع تغير أسعار خدمات النقل لتتناسب مع الارتفاع في أسعار البنزين.

ضعف الطلب وقوة

الدينار فرضاً

ضغوطاً على أسعار

التجزئة



«الوطني للاستثمار»: أداء إيجابي لأسواق الأسهم خلال ديسمبر

وبالنسبة للأسواق الآسيوية، نكر التقرير ان اليابان سجلت فائضاً تجارياً للشهر الثالث على التوالي، على الرغم من انخفاضه بشكل كبير إلى 152 مليار ين ياباني في شهر نوفمبر مقارنة بقيمة التي بلغت 496 مليار ين ياباني في شهر أكتوبر. ويهبط كل من الواردات والصادرات بنسبة 8,2٪ و 10,4٪ على التوالي، ومن المتوقع ان تظل الواردات منخفضة مع استمرار انخفاض قيمة الين. واختار بنك اليابان الإبقاء على معدل الفائدة قصير الأجل لديه وكذلك عائد السندات الحكومية أجل 10 سنوات دون تغيير. وارتفع مؤشر نيكى لمديري المشتريات في قطاع التصنيع في شهر ديسمبر ليبلغ 51,9 مقارنة بـ 51,3 في الشهر الماضي. ويستمر مؤشر سعر المستهلك في اليابان في اتجاهه نحو الارتفاع، إذ ارتفع إلى 10,5٪ في شهر نوفمبر.

وأشار التقرير إلى رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة للمرة الأولى بنسبة 25٪، في إشارة إلى استمرار الزخم في الاقتصاد الأمريكي مع اقتراب معدل التضخم من النسبة المستهدفة والبالغة 2٪ وتحسن معدل البطالة، حيث ارتفع مؤشر سعر المستهلك إلى 1,7٪ على أساس سنوي.

خليجياً، قال التقرير ان أسواق الأسهم أنهت شهر ديسمبر بأداء إيجابي إذ ارتفع بنسبة 3,7٪ وكان مدعوماً بشكل رئيسي بالارتفاعات في أسعار النفط وبأداء السوق السعودي الذي أنهى الشهر مرتفعاً بنسبة 3٪ كذلك في قطر فقد دفع الانعاش المحتمل بين ثلاثة بنوك قطرية مؤشر بورصة قطر نحو الارتفاع بنسبة 6,6٪، واستمرت الأسهم في أبوظبي وبني في تسجيل مكاسب بلغت نسبتهما 5,5٪ و 5,1٪ على التوالي.

وأشار التقرير إلى رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة للمرة الأولى بنسبة 25٪، في إشارة إلى استمرار الزخم في الاقتصاد الأمريكي مع اقتراب معدل التضخم من النسبة المستهدفة والبالغة 2٪ وتحسن معدل البطالة، حيث ارتفع مؤشر سعر المستهلك إلى 1,7٪ على أساس سنوي.

خلال العام 2016. حيث كان الدافع الأساسي وراء ازدياد إصدارات الدخل الثابت في دول الإزداد إلى أكثر من الضعف وبلغت 66,5 مليار دولار، ويتفصل في المقام الأول في إصدار الدين السيادي للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. من جانب آخر، شهدت إصدارات العام 2015 تراجعاً هامشياً عن العام الأسبق نظراً لأن دورة الاستثمار كانت في وضع الانتظار والترقب فيما يتعلق بتعافي أسعار النفط.

وكشفت التقرير عن تضاعف إصدارات السندات في

الأسواق الآسيوية، نكر التقرير ان اليابان سجلت فائضاً تجارياً للشهر الثالث على التوالي، على الرغم من انخفاضه بشكل كبير إلى 152 مليار ين ياباني في شهر نوفمبر مقارنة بقيمة التي بلغت 496 مليار ين ياباني في شهر أكتوبر. ويهبط كل من الواردات والصادرات بنسبة 8,2٪ و 10,4٪ على التوالي، ومن المتوقع ان تظل الواردات منخفضة مع استمرار انخفاض قيمة الين. واختار بنك اليابان الإبقاء على معدل الفائدة قصير الأجل لديه وكذلك عائد السندات الحكومية أجل 10 سنوات دون تغيير. وارتفع مؤشر نيكى لمديري المشتريات في قطاع التصنيع في شهر ديسمبر ليبلغ 51,9 مقارنة بـ 51,3 في الشهر الماضي. ويستمر مؤشر سعر المستهلك في اليابان في اتجاهه نحو الارتفاع، إذ ارتفع إلى 10,5٪ في شهر نوفمبر.

خلال العام 2016. حيث كان الدافع الأساسي وراء ازدياد إصدارات الدخل الثابت في دول الإزداد إلى أكثر من الضعف وبلغت 66,5 مليار دولار، ويتفصل في المقام الأول في إصدار الدين السيادي للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. من جانب آخر، شهدت إصدارات العام 2015 تراجعاً هامشياً عن العام الأسبق نظراً لأن دورة الاستثمار كانت في وضع الانتظار والترقب فيما يتعلق بتعافي أسعار النفط.

وكشفت التقرير عن تضاعف إصدارات السندات في

الأسواق الآسيوية، نكر التقرير ان اليابان سجلت فائضاً تجارياً للشهر الثالث على التوالي، على الرغم من انخفاضه بشكل كبير إلى 152 مليار ين ياباني في شهر نوفمبر مقارنة بقيمة التي بلغت 496 مليار ين ياباني في شهر أكتوبر. ويهبط كل من الواردات والصادرات بنسبة 8,2٪ و 10,4٪ على التوالي، ومن المتوقع ان تظل الواردات منخفضة مع استمرار انخفاض قيمة الين. واختار بنك اليابان الإبقاء على معدل الفائدة قصير الأجل لديه وكذلك عائد السندات الحكومية أجل 10 سنوات دون تغيير. وارتفع مؤشر نيكى لمديري المشتريات في قطاع التصنيع في شهر ديسمبر ليبلغ 51,9 مقارنة بـ 51,3 في الشهر الماضي. ويستمر مؤشر سعر المستهلك في اليابان في اتجاهه نحو الارتفاع، إذ ارتفع إلى 10,5٪ في شهر نوفمبر.

خلال العام 2016. حيث كان الدافع الأساسي وراء ازدياد إصدارات الدخل الثابت في دول الإزداد إلى أكثر من الضعف وبلغت 66,5 مليار دولار، ويتفصل في المقام الأول في إصدار الدين السيادي للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. من جانب آخر، شهدت إصدارات العام 2015 تراجعاً هامشياً عن العام الأسبق نظراً لأن دورة الاستثمار كانت في وضع الانتظار والترقب فيما يتعلق بتعافي أسعار النفط.

وكشفت التقرير عن تضاعف إصدارات السندات في

الأسواق الآسيوية، نكر التقرير ان اليابان سجلت فائضاً تجارياً للشهر الثالث على التوالي، على الرغم من انخفاضه بشكل كبير إلى 152 مليار ين ياباني في شهر نوفمبر مقارنة بقيمة التي بلغت 496 مليار ين ياباني في شهر أكتوبر. ويهبط كل من الواردات والصادرات بنسبة 8,2٪ و 10,4٪ على التوالي، ومن المتوقع ان تظل الواردات منخفضة مع استمرار انخفاض قيمة الين. واختار بنك اليابان الإبقاء على معدل الفائدة قصير الأجل لديه وكذلك عائد السندات الحكومية أجل 10 سنوات دون تغيير. وارتفع مؤشر نيكى لمديري المشتريات في قطاع التصنيع في شهر ديسمبر ليبلغ 51,9 مقارنة بـ 51,3 في الشهر الماضي. ويستمر مؤشر سعر المستهلك في اليابان في اتجاهه نحو الارتفاع، إذ ارتفع إلى 10,5٪ في شهر نوفمبر.

خلال العام 2016. حيث كان الدافع الأساسي وراء ازدياد إصدارات الدخل الثابت في دول الإزداد إلى أكثر من الضعف وبلغت 66,5 مليار دولار، ويتفصل في المقام الأول في إصدار الدين السيادي للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. من جانب آخر، شهدت إصدارات العام 2015 تراجعاً هامشياً عن العام الأسبق نظراً لأن دورة الاستثمار كانت في وضع الانتظار والترقب فيما يتعلق بتعافي أسعار النفط.

وكشفت التقرير عن تضاعف إصدارات السندات في

الأسواق الآسيوية، نكر التقرير ان اليابان سجلت فائضاً تجارياً للشهر الثالث على التوالي، على الرغم من انخفاضه بشكل كبير إلى 152 مليار ين ياباني في شهر نوفمبر مقارنة بقيمة التي بلغت 496 مليار ين ياباني في شهر أكتوبر. ويهبط كل من الواردات والصادرات بنسبة 8,2٪ و 10,4٪ على التوالي، ومن المتوقع ان تظل الواردات منخفضة مع استمرار انخفاض قيمة الين. واختار بنك اليابان الإبقاء على معدل الفائدة قصير الأجل لديه وكذلك عائد السندات الحكومية أجل 10 سنوات دون تغيير. وارتفع مؤشر نيكى لمديري المشتريات في قطاع التصنيع في شهر ديسمبر ليبلغ 51,9 مقارنة بـ 51,3 في الشهر الماضي. ويستمر مؤشر سعر المستهلك في اليابان في اتجاهه نحو الارتفاع، إذ ارتفع إلى 10,5٪ في شهر نوفمبر.

خلال العام 2016. حيث كان الدافع الأساسي وراء ازدياد إصدارات الدخل الثابت في دول الإزداد إلى أكثر من الضعف وبلغت 66,5 مليار دولار، ويتفصل في المقام الأول في إصدار الدين السيادي للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. من جانب آخر، شهدت إصدارات العام 2015 تراجعاً هامشياً عن العام الأسبق نظراً لأن دورة الاستثمار كانت في وضع الانتظار والترقب فيما يتعلق بتعافي أسعار النفط.

وكشفت التقرير عن تضاعف إصدارات السندات في

الأسواق الآسيوية، نكر التقرير ان اليابان سجلت فائضاً تجارياً للشهر الثالث على التوالي، على الرغم من انخفاضه بشكل كبير إلى 152 مليار ين ياباني في شهر نوفمبر مقارنة بقيمة التي بلغت 496 مليار ين ياباني في شهر أكتوبر. ويهبط كل من الواردات والصادرات بنسبة 8,2٪ و 10,4٪ على التوالي، ومن المتوقع ان تظل الواردات منخفضة مع استمرار انخفاض قيمة الين. واختار بنك اليابان الإبقاء على معدل الفائدة قصير الأجل لديه وكذلك عائد السندات الحكومية أجل 10 سنوات دون تغيير. وارتفع مؤشر نيكى لمديري المشتريات في قطاع التصنيع في شهر ديسمبر ليبلغ 51,9 مقارنة بـ 51,3 في الشهر الماضي. ويستمر مؤشر سعر المستهلك في اليابان في اتجاهه نحو الارتفاع، إذ ارتفع إلى 10,5٪ في شهر نوفمبر.

خلال العام 2016. حيث كان الدافع الأساسي وراء ازدياد إصدارات الدخل الثابت في دول الإزداد إلى أكثر من الضعف وبلغت 66,5 مليار دولار، ويتفصل في المقام الأول في إصدار الدين السيادي للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. من جانب آخر، شهدت إصدارات العام 2015 تراجعاً هامشياً عن العام الأسبق نظراً لأن دورة الاستثمار كانت في وضع الانتظار والترقب فيما يتعلق بتعافي أسعار النفط.

وكشفت التقرير عن تضاعف إصدارات السندات في